علاقات الاتّحاد الأوروبّيّ الاقتصاديّة
ببلدان جنوب البحر المتوسّط وشرقه

الأب جان دُكْرُويه اليسوعيّ(*)

لا بدّ، لمعالجة القضايا الناشئة عن علاقات الاتّحاد الأوروبّيّ الاقتصاديّة ببلدان جنوب البحر المتوسّط وشرقه، من التذكير على التوالي، بالمعطيات الديمغرافيّة والتجاريّة والماليّة والسياسيّة التي تلقي بعض الضوء على تلك المسائل. وسأحدّد بذلك أقلّه جزءًا من سياق المقترحات التي قُدّمت في أثناء الندوات الأوروبّيّة المتوسّطيّة ببرشلونة (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥) ومالطا (نيسان/ إبريل ١٩٩٧) وقد طغى عليها خوف أوروبّا من تنامي حركة الهجرة إلى بلدانها. وترمي تلك المقترحات، على الصعيد الاقتصاديّ، أكثر ما ترمي، إلى إقامة منطقة تبادل حرّ بين الاتّحاد الأوروبّيّ والبلدان المحيطة بالبحر الأبيض المتوسّط، منطقةٍ تصبح من جرّاء ذلك أشدّ اجتذابًا لتوظيف الأموال، وتُتيح تنمية التبادلات بين الشمال والجنوب، وبين بلدان الجنوب نفسها، وتُبطل جزئيًّا موجات الهجرة إلى أوروبّا.

(*) Jean Ducruet رئيس جامعة القدّيس يوسف في بيروت سابقًا (١٩٧٥-١٩٩٥). من مؤلّفاته أطروحة دكتوراه في الاقتصاد بعنوان الرساميل الأوروبّيّة في الشرق الأدنى *Les capitaux européens au Proche-Orient*, Paris, P U F, 1964. والنصّ المنشور هنا ترجمة مداخلة بالفرنسيّة أُلقيت ضمن أعمال الندوة التي أقامها اليسوعيّون في مدينة پالِيرمو بإيطاليا بين ٢٥ و٣١ آب/ أغسطس ١٩٩٧، بعنوان «البحر الأبيض المتوسّط من مهمّات أوروبّا».

المعطيات الديمغرافيّة والهجرة التي تخلّفها

نجد، في أصل أنواع الاختلال في التوازن بين شاطئي البحر المتوسّط، تباينًا ديمغرافيًا. إذ إنّ الشاطئ الشماليّ قد انتقل من عهد الوفاة والولادة المرتفعَيْن إلى عهد الوفاة والولادة المنخفضَيْن، في حين انطلق الشاطئ الجنوبيّ والشرقيّ في هذا التطوُّر، لكنّه لا يزال ناقصًا. فنتج من هذا الوضع ركود ديمغرافيّ على أحد الشاطئين، وازدياد ديمغرافيّ على الشاطئ الآخر. ففي السنة ١٩٥٠، كان ثلثا سكّان حوض البحر المتوسّط يعيشون على الشاطئ الشماليّ، وفي السنة ١٩٩٥، ما زال نصفهم يعيش على الشاطئ الشماليّ هذا، وفي السنة ٢٠٢٥، لن يعيش عليه إلاّ ثُلثهم. وما بين ١٩٩٥ و٢٠٢٥، سيزداد عدد سكّان البلدان العربيّة الواقعة على شاطئ البحر المتوسّط بنسبة ٩٠٪، وتركيا بـ ٦١٪، والبلدان الأوروبيّة الواقعة على الشاطئ الشماليّ بـ ٦٪ فقط. والفرق الديمغرافيّ هذا بين شاطئي البحر المتوسّط سيترجَم بالفرق بين دخلهما: ففي ١٩٩٢، كان الحاصل الداخليّ الإجماليّ للساكن الواحد يفوق باثنَتي عشرة مرّة في أوروبّا الاتّحاديّة، ما كان في بلدان جنوب البحر المتوسّط وشرقه. وبحسب ما ورد في أفضل التقديرات التي قام بها المصرف العالميّ، ستكون النسبة عشرين على واحد في السنة ٢٠١٠[١].

إنّ بلدان جنوب البحر المتوسّط وشرقه تشهد منذ اليوم تدنّيًا في نسبة ولاداتها (ولقد انخفضت بوجه خاصّ، في أثناء عشر سنوات، الثلث في تركيا والربع في المغرب)، لكنّها ستشهد أيضًا، في فترة عشرين سنة، ضغطًا قويًّا في سوق العمل واندفاعًا إلى الهجرة. كيف تظهر حاليًّا هذه الهجرة إلى أوروبّا؟ إنّ بلدان الاتّحاد الأوروبّيّ التي كانت تضمّ نحو ٣٤٠ مليونًا من السكّان في السنة ١٩٩٠، كانت تُحصي خمسة ملايين مواطن من بلدان أخرى تنتمي إلى الاتّحاد، وستّة ملايين ونصف مواطن من بلدان غير أوروبيّة أتى ٦٥٪ منهم من بلدان المغرب وتركيا. وفي السنة ١٩٩٤،

---

(١) Bichara KHADER, *Le Partenariat euro-méditerranéen*, CERMAC, Louvain 1995, p. 55.

كانت تركيا تضمّ مليونَين ونصف من المقيمين في الاتّحاد الأوروبّيّ يسكن نحو مليونين منهم في ألمانيا. وكان المغرب يضمّ أكثر من مليون، منهم ٦١٠,٠٠٠ في فرنسا، و١٦٠,٠٠٠ في هولّندا، و١٤٠,٠٠٠ في بلجيكا، و١٠٠,٠٠٠ في إيطاليا و١٥,٠٠٠ في إسبانيا. وكانت الجزائر تضمّ ٦٥٠,٠٠٠ منهم ٦٢٠,٠٠٠ في فرنسا. وتونس ٣٠٠,٠٠٠ منهم ٢٠٠,٠٠٠ في فرنسا و٤٥,٠٠٠ في إيطاليا(٢). علمًا بأنّ تلك الأعداد لا تتناول إلاّ المستوطنين المسجّلين رسميًا والذين ما زالوا يُعدُّون من الأجانب.

ما هي الظروف السياسيّة التي يتمّ فيها استقبال المهاجرين من بلدان جنوب البحر المتوسّط وشرقه؟ لا شكّ في أنّ البلدان الأوروبّيّة سبق لها أن عرفت تعاقب مراحل هجرة لا تختلف كثيرًا عمّا يجري في أيّامنا. ففي الستّينات، كانت الهجرة مرتبطة بحاجات كبيرة إلى اليد العاملة في فترة إعادة إعمار وانتشار عاشتها أوروبّا. لكنّ الأزمة الاقتصاديّة التي قامت في منتصف السبعينات أوقفت ذلك الاستيراد إلى حدّ ما. فتمّ الانتقال إلى التوطُّن مع ما يقتضيه من إعادة تجمّع عائليّ. وفي الثمانينات، وبسبب المشاكل التي لازمت أجيال المستوطنين التالية، نشأت سياسة دمج تهدف، بحسب طبيعة البلدان، إمّا إلى استيعاب الأجانب، حتّى على الصعيد الثقافيّ، وإمّا إلى دمجهم الجماعيّ، مع المحافظة على هويّتهم الثقافيّة. لكنّ سياسة الدمج هذه تقابلها ضرورة السيطرة على موجات الهجرة نسبةً إلى إمكانيّات بلدان الاستقبال. هذا وأنّ توقيع اتّفاقيّة شِنْغِن في حزيران/ يونيو ١٩٩٠ التي تُزيل تدريجيًا التفتيش على الحدود الداخليّة بين بلدان الاتّحاد الأوروبّيّ، عزّز ضرورة هذا التفتيش على الحدود الخارجيّة(٣)، ولذلك أخذت هذه البلدان تضع مشاريع تساعد على تنمية

(٢) David COLEMAN, «Les flux d'immigrants en Europe» in *La Population du Monde*, édité par J.C. CHASTELAND et J.C. CHESNAIS, P U F 1997.

(٣) Cf. «Les politiques d'immigration en Europe», *Problèmes politiques et sociaux* n°673, 7 février 1992, et *Immigrés en Europe* sous la direction de Didier LAPEYRONNIE, Documentation Française, 1992.

البلدان التي تصدّر اليد العاملة للحدّ من حاجتها إلى الهجرة[٤].

فما هي نتائج تلك الهجرة على بلدان جنوب البحر المتوسّط وشرقه؟ إنّها من جهة تقلّل من البطالة في هذه البلدان، إذ إنّ نسبة البطالة فيها تمثّل ما بين ٢٥ و٣٠٪ من عدد السكّان العاملين. ومن جهة أخرى، يقوم المهاجرون بتحويل مبالغ ماليّة أساسيّة إلى بلادهم الأصليّة. فإنّ مجموع هذه التحويلات الصافي ما بين ١٩٧١ و١٩٩٢ قد بلغ ٣٤ مليار دولارٍ لصالح بلدان المغرب الثلاثة و٣٩ مليارًا لصالح تركيا. وفي بلدان المغرب، تجاوز هذا الإسهام سبع مرّات إسهام الأموال الأجنبيّة الموظّفة، وفي تركيا مثّل ٥٠٪ من العجز التجاريّ[٥].

كيف يُستخدَم هذا النقد الأجنبيّ؟ كثيرًا ما أشار رجال الاقتصاد إلى أنّ المال المدّخر من الهجرة يُستخدم أساسًا في الاستهلاك أو في البناء، فيكون حافزًا على الاستيراد، لا على قدرة الإنتاج في بلدان جنوب البحر المتوسّط وشرقه، علمًا بأنّ القدرة على الإنتاج هذه تبدو ضروريّة في حقل الصادرات الصناعيّة. ومع ذلك، لا يجوز لنا أن نقيّم إسهام الهجرة استنادًا إلى اعتبار نعدّه جزئيًا جدًا. إذ إنّ العديد من القطاعات، منها الزراعيّة القرويّة والحِرَفيّة، مدين كلّيًا بتجهيزه للمهاجرين. لذلك، فإنّ ازدياد الاستهلاك العائليّ، العائد إلى المبالغ التي يحوّلها المهاجرون، يلفت النظر- ببساطة إلى مدى وجود حاجة موادّ استهلاكيّة غير ملبّاة في تلك البلدان، كما أنّ ازدياد الأبنية قد يلفت النظر إلى قلّة فُرص التوظيف المُربح لرؤوس الأموال الصغيرة. على كلّ حال، يبقى توظيف ادّخار المهاجرين مشكلة مهمّة جدًّا. وقد يزداد أهمّيّة إن تأكّد الميل إلى إعادة

---

(٤) Pierre GUENGANT, «Migrations internationales et développement: les nouveaux paradigmes», in *Revue européenne des migrations internationales*, 2e semestre, 1996.

(٥) Jacques Ould AOUDIA, «Les enjeux économiques de la nouvelle politique méditerranéenne de l'Europe», in *Monde arabe, Maghreb Machrek* n°153, juillet-septembre, 1996, p. 30.

توظيف جزء من ادّخار المهاجرين في بلدان الاستقبال. كتب بعضهم: «لا غرابة أن نرى اليوم أولاد مهاجرين من المغاربة أو التونسيّين على رأس مؤسّسات بكلّ معنى الكلمة... حبّذا لو وُظِّف، لا ادّخار المستوطنين وحسب، بل رؤوس أموال تلك الطبقة الجديدة، طبقة رجال الأعمال المتحدّرين من بلدان البحر المتوسّط، في مشاريع صناعيّة مشتركة»(٦).

هل يجب علينا، في ختام هذه اللمحة عن الهجرة إلى أوروبّا، أن نلفت النظر إلى أنّ تأثيرها لا يقاس فقط بأرقام ماليّة. ذلك بأنّ الهجرة تُغيّر عند المهاجرين كثيرًا من التصرّفات ومن النظرات إلى القيَم، لا تخلو من أهمّيّة النموّ الاقتصاديّ والاجتماعيّ في بلدان جنوب البحر المتوسّط وشرقه. قيل إنّ المهاجرين هم «مهرّبو ثقافة»(٧)، بالإشارة خاصّةً إلى الدور الذي يقومون به في تطوير النظام العائليّ والديمغرافيّ في بلدانهم الأصليّة وفي تطوير أدائهم الاقتصاديّ. وفي بعض المجالات، يجوز الكلام على تأثير حضاريّ متبادَل. أيحسن بنا أن نتجاهله وأن نتحدّث عن «شراكة»، نحصرها عمليًّا في تنقُّل السِّلَع ورؤوس الأموال الحُرّ!

ومن جهة أخرى، تشير المؤتمرات الأوروبّيّة المتوسّطيّة إلى الأمل في توحيد بلدان جنوب البحر الأبيض في سوق تجاريّة حرّة واسعة. لا شكّ في أنّ هذا المشروع ليس واقعيًّا على مدى قصير، لأسباب منها عدم وجود تكامل تجاريّ بين هذه البلدان، وعدم وجود تباين على المستوى التكنولوجيّ بينها. نرى، على سبيل المثال، أنّ تبادلات مصر مع سائر بلدان الشرق الأدنى والأوسط لا تمثّل إلاّ ٣٪ من حركاتها التبادليّة التجاريّة. وأنّ تونس، وهي أكثر البلدان انفتاحًا على بيئتها المباشرة، تكاد أن تتوصّل إلى إجراء ٥٪ من تبادلاتها مع جيرانها. ولكن، إذا صحّ

(٦) Bichara KHADER, *op. cit.* p. 40.

(٧) Youssef COURBAGE, «Le Maroc de 1962 à 1994: fin de l'explosion démographique», in *Monde arabe, op. cit.* p. 81. Cf. également «L'immigration turque au féminin», in *Cahiers d'études sur la Méditerranée Orientale et le Monde Turco-iranien*. n°21, 1996.

أنّ هذه المنطقة لا تعرف إلاّ قليلًا تنقّل الأموال، فإنّها، ولا شكّ، تشهد تنقّل البشر بوجه مكثّف. ذلك بأنّ دول الجزيرة العربيّة استقبلت حتّى خمسة ملايين ونصف من العمّال الأجانب، أي ثلث السكّان المقيمين، واستقبل العراق قبل حرب الخليج مليونًا منهم، ولقد حلّت ليبيا محلّه بعد الحرب. وكثيرًا ما نلاحظ أنّ التداولات الماليّة المرتبطة بتنقّل البشر بين بلدان جنوب البحر المتوسّط وشرقه تفوق بثلاث مرّات التداولات التجاريّة بين المناطق. وهناك تأثير اجتماعيّ وثقافيّ واسع يتجاوز ذلك التأثير الماليّ، وقد يشكّل خطرًا، إذا أصبحت بلدان الإسلام المتشدّد طريق الهجرة الوحيد أمام بلدان الإسلام المتوسّطيّ.

على كلّ حال، يبدو تنقّل البشر، لأسباب ونتائج معقّدة، أحد المعطيات الأساسيّة في هذه المنطقة، وهو يقتضي البحث والبراعة، في نظرة شاملة إلى المشاكل المطروحة. ولا يجوز أن يعالَج كـ نقص يجب إزالته وحسب، ولا سيّما في زمن يراد فيه الإشادة بعولمة التبادلات[٨].

المعطيات التجاريّة وتحرير التبادلات

إنّ التبادلات التجاريّة بين أوروبّا وبلدان جنوب البحر المتوسّط وشرقه تعاني، على غرار العلاقات الديمغرافيّة، اختلالًا شديدًا في التوازن. فمن جهة، تبدو هذه التبادلات لا متماثلة، ولا عجب في ذلك، نظرًا إلى فرق الوزن الاقتصاديّ بين المجموعتَين: فإنّ التبادلات مع بلدان جنوب البحر المتوسّط وشرقه تمثّل أقلّ من ٥٪ من تجارة الاتّحاد الأوروبّيّ، في حين أنّها تمثّل أكثر من ٥٠٪ من تبادلات تلك البلدان. ومن جهة أخرى، فإنّ هذه التبادلات مختلّة التوازن: علمًا بأنّ وصيد

---

(٨) Bruno CABRILLAC, «Mobilité des hommes et immobilité des biens au Moyen-Orient», in *l'Economie de la paix au Proche-Orient*, sous la direction de Louis BLIN et Philippe FARGUES, Maisonneuve et Larose 1995, T.1 pp. 165-180. Robert ESCALLIER, «Populations et systèmes migratoires du Monde Arabe», in *Maghreb, Moyen-Orient, mutations*, édité par Jean-François TROIN, Sedes, 1995.

الميزان التجاريّ في هذه البلدان لصالح أوروبّا بلغ، في ١٩٩٣ على سبيل المثال، ١٧,٨ مليار دولار لكلّ المتوجات، و٢٤,٣ مليار دولار للمتوجات الصناعيّة (باستثناء الهدروكربورات إذًا)، مع أنّ أوروبّا تمنح شركاءها، من طرف واحد، في ما يختصّ بمتوجاتها، حرّيّة الوصول إلى أسواقها. إنّ إلغاء الحقوق الجمركيّة والقيود، من قِبَل بلدان جنوب البحر المتوسّط وشرقه، في تبادلاتها الصناعيّة مع أوروبّا، وهو تمهيد لإنشاء منطقة تبادل حرَّة، يُخشى أن يزيد من عجزها التجاريّ. وهذا العجز لن يُسَدّ، بقدر ما تبقى أوروبّا حاليًّا حامية التجارة، في ما يختصّ بالتبادلات الزراعيّة - الغذائيّة. ولا عجب في ذلك، إذ إنّ الزراعة، بكلّ معنى الكلمة، هي حقل الدمج الأوروبّيّ: فإنّ التبادلات داخل الاتّحاد مثّلت، في السنة ١٩٩٣، ٦٦٪ من مجمل التبادلات الزراعيّة - الغذائيّة الأوروبيّة، مقابل ٣٨٪ قبل ذلك بعشرين سنة.

لكنّ شكل الصادرات إلى أوروبّا ليس واحدًا لجميع البلدان. فإنّ تركيا وتونس والمغرب عرفت، منذ الثمانينات، كيف تفيد من نظام الأفضليّة الذي منحها إيّاه الاتّحاد الأوروبّيّ، فكانت لها معه تبادلات بلدان في طور التصنيع؛ وهذا ما يمكّنها اليوم، بالرغم من المخاطر، من الانطلاق في طريق تحرير التبادلات. وليس هذا وضع الجزائر ومصر على سبيل المثال، إذ إنّ تبادلاتهما ما زالت تبادلات بلدان نامية، تتّصف بأفضليّة تصدير المتوجات الأوّليّة (هدروكربورات يُضاف إليها، في ما يختصّ بمصر، القطن الخام). سأذكّر سريعًا بتاريخ البلدان المختلفة هذه لأشير إلى العوائق التي تحول دون حرّيّة التبادل التي تقترحها أوروبّا.

تأثّرت تركيا مدّة طويلة برغبة مصطفى كمال في بناء أمّة تركيّة واقتصاد قوميّ، فاتّبعت، حتّى مطلع الثمانينات، سياسة اقتصاديّة تحمي التجارة، قائمة على استبدال المتوجات الصناعيّة المحلّيّة بالاستيراد، وعلى إنشاء مؤسّسات دوليّة قويّة، وتثبيت إلزاميّ للأسعار والعائدات، ورقابة النقد. ولكنّ الصعوبات ازدادت، بالرغم من نجاح هذه السياسة في أوّل أمرها: فكان هناك اختلال في التوازن بين القطاعات، ونقص في

موادّ التجهيز، وانزلاق ناتج من التضخُّم. وهذه العوائق، إلى جانب ارتفاع سعر الاستيرادات النفطيّة المفاجئ، وثِقَل الدَّيْن، والاستمرار في برامج التوظيف العامّ، أوصلت تركيا، بعد الانقلاب العسكريّ في السنة ١٩٨٠، إلى تغيير جذريّ في سياستها الاقتصاديّة، لكنّها، خلافًا لما جرى في بلدان أخرى، أجرت هذا التغيير، لحسن حظّها، على أساس صناعةٍ تمّت تنميتها لسوقها الخاصّة بفضل الحماية الجمركيّة.

ومن جهة أخرى، فإنّ السياسة الحرّة التي اتُّبعت بشجاعة في الثمانينات تمهيدًا لاتّفاقيّة الاتّحاد الجمركيّ بين تركيا والاتّحاد الأوروبّيّ، أوصت بالمبادرة الخاصّة والانفتاح على الخارج. ولقد استندت إلى إلغاء رقابة النقد وقابليّة صرف الليرة التركيّة، وإلى قواعد توظيفيّة قائمة على الحرّيّة، وإلى خصخصة القطاع العامّ خصخصة جزئيّة. فسُجّلت نتائج باهرة نسبيًّا: إذ إنّ الدخل القوميّ الإجماليّ ازداد بمعدّل ٥,٣٪ في السنة، والتجارة الخارجيّة بمعدّل يفوق ١١٪، وانتقلت حصّة المنتوجات الصناعيّة في التصدير من ٣٠٪ في ١٩٨٠ إلى ٧٨٪ في ١٩٩٠، كما انتقل عدد المؤسّسات الأجنبيّة المتمركزة في تركيا، في مدّة عشر سنوات، من ١٠٩ إلى ٢٤٠٠، منها ٥٧٪ أتت من الاتّحاد الأوروبّيّ. ومع ذلك، فإنّ رصيد تلك الفترة لا يخلو من الوجوه السلبيّة، منها ازدياد القروض، والاختلال في الميزان التجاريّ، الناجم عن سرعة ازدياد الاستيرادات، وانزلاقات الميزانيّة. أمّا السياسة المتحرّرة والتنمية المتسارعة اللذان وُصفا بأنّهما «سير جاهد نحو أوروبّا»، فإنّهما أُوقفا موقّتًا بسبب الأزمة الاقتصاديّة التي عرفتها السنة ١٩٩٤. فبعد الاتّفاق مع صندوق النقد الدَّوليّ، كانت ردّة فعل تركيا قويّة بحسب عادتها، إذ إنّها خفّضت الأجور بمعدّل ٤٠٪، وصرفت العمّال بالجملة، وأنقصت مرّتين قيمة الليرة التركيّة، وأوقفت موقّتًا جميع برامج التوظيف. فاستُؤنف النموّ الاقتصاديّ في ١٩٩٥ بالرغم من ظهور تضخّم شديد. وقال أحد مديري معامل رينو، المؤسّسة الخاصّة الثالثة في تركيا، وقد خسرت نصف مبيعاتها وصرفت عمّالًا بلا رحمة: «نحن في تركيا، لا في فرنسا، إذ إنّ

قدرة هذا المجتمع على التكيّف لا تصدّق»[٩]. ويقال إنّ السكّان الأتراك قد تلقّوا هذا الحكم بتحفّظ شديد.

وُقّع اتّفاق الاتّحاد الجمركيّ بين الاتّحاد الأوروبيّ وتركيا في ٦ آذار/مارس ١٩٩٥ وأصبح ساريًا في ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦. وكان يقتضي في ذلك اليوم إلغاء جميع الحقوق الجمركيّة والقيود الكمّيّة العائدة إلى تبادل منتوجات صناعيّة مع الاتّحاد الأوروبيّ، وتطبيق تعرفة الاتّحاد الأوروبيّ الخارجيّة المشتركة في التعامل مع البلدان الأخرى، حتّى السنة ٢٠١٠، واعتماد القواعد الأوروبيّة في ما يختصّ بالمنافسة، بما فيها التدابير الخاصّة بالمساعدات العامّة، في مهلة من سنتين إلى خمس. أمّا التبادلات في حقل الزراعة وتنقّلات رؤوس الأموال واليد العاملة، فإنّها ستكون موضوع اتّفاقات قيد الدرس.

إنّ تاريخ اقتصاد المغرب وتونس في أثناء العقود الثلاثة الأخيرة وعلاقاتهما بأوروبّا لا يخلو من التشابه بتاريخ تركيا. وهذا التاريخ يتضمّن هو أيضًا مرحلة تتّسم بحماية التجارة، علمًا بأنّ تدابير هذه الحماية تهدف إلى تأمين عائدات الدولة، بقدر ما تهدف إلى حماية الصناعات القوميّة. لكنّ هذه الحماية التي تقلّل من الاستيرادات عن طريق زيادة أسعارها، ينتهي بها الأمر إلى تقليص قابليّة منافسة الصادرات وحصرها في الموارد الطبيعيّة. إنّ هبوط أسعار الفوسفات المغربيّ في ١٩٧٦، وتراجع إنتاج الهدروكربورات في تونس منذ مطلع الثمانينات، ثمّ انخفاض سعر النفط، هي جزء من الأسباب التي أوصلت هذين البلدين، بمساعدة صندوق النقد الدوليّ، إلى تجديد الروابط مع الانفتاح وتحرير التبادلات.

عندئذ، اختار المغرب وتونس، بوجه خاصّ، اقتصادًا صناعيًا

---

(٩) Nicolas BEAU, «Turquie: la marche forcée vers l'Europe», in *L'Expansion*, Paris n°499, 14 avril, 1995 p. 112. Sur la situation économique de la Turquie, Cf. Etudes économiques de l'OCDE, *Turquie 1995-1996*. Semih VANER, «Turquie: la nouvelle donne», in *Problèmes politiques et sociaux* n°757, 10 novembre, 1995.

وتصديريًا يقتضي تسوياتٍ بنيويّة وسياسة خصخصيّة. وهكذا انتقل وزن المتوجات الصناعيّة في تصديرات المغرب إلى أوروبّا من ٣٤٪ في ١٩٨٨ إلى ٦٨٪ في ١٩٩٣. وفي تونس، انتقلت هذه النسبة من ٦٦٪ في ١٩٨٩ إلى ٨٣٪ في ١٩٩٣. وبين ١٩٨٨ و١٩٩٣ تضاعفت تصديرات تونس إلى الاتّحاد الأوروبّيّ، وازدادت تصديرات المغرب بمعدّل ثلثَين. واستغلّ البَلَدان تهاود أجورهما فوسَّما تصديرهما المتوجات الصناعيّة. وفي هذه الأثناء تواصل تحرير الاستيرادات على مراحل. ففي ١٩٩٣، كانت الحقوق والرسوم الظاهرة على الاستيرادات لا تزال تمثّل ٢٠٪ في البلدَين، في حين انخفضت في تركيا إلى ٥٪. ذلك بأنّ إلغاءها يمثّل إلغاء ثلثٍ إلى ربعٍ من عائدات إدارة هذَين البلدَين. هذا وإنّ الاتّفاقيّة التي وقّعتها تونس في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥ والمغرب في شباط/ فبراير ١٩٩٦، والتي وضعت هذَين البلدَين في طريق إنشاء منطقة تبادل حرّة، قد ألزمتهما بتسويات اقتصاديّة جديدة[١٠].

إنّ النظرة الخاطفة هذه إلى تاريخ تركيا والمغرب وتونس التجاريّ، وهي ثلاثة بلدان التزمت الانفتاح على أوروبّا، تلفت على الأقلّ إلى أنّ مسيرة التحرّر، في ختام مرحلة حماية تجاريّة، لا تخلو من مخاطرِ عدم استقرار جسيمة. فهي تستلزم إعادة توزيع عوامل إنتاج تفترض قدرة المؤسّسات على التكيُّف، ووصولَها إلى التوظيفات، ووجود موارد بشريّة وافية. وتستلزم من جهة أخرى خيارات اقتصاد قوميّ: وسواءٌ أقرَّرت الحكومة أم لم تقرّر زيادة الضرائب للتعويض عن خسارة عائدات ناتجة من إلغاء الرسوم الجمركيّة؛ وسواء أقرّرت أم لم تقرّر انخفاضًا يعوّض عن النفقات العامّة؛ وسواء أأثّرت أم لم تؤثّر في سعر الصرف للسيطرة على

(١٠) Cf. notamment Abdelkader SID AHMED, «La crise des économies maghrébines», in *Tiers Monde*, juillet-septembre, 1993 et octobre-décembre, 1993. Gérard KEBABDJIAN, «Le libre échange euro-maghrébin» *ibid.*, octobre-décembre, 1995. Denis COGNEAU et Georges TAPINOS, «Libre-échange, répartition du revenu et migration au Maroc», in *Revue d'Economie du développement* 1/1995.

الأطوار الانتقاليّة، فإنّ تلك الخيارات تغيّر في العمق مسيرة التحرّر وتقدّر بالأرقام سعره البشريّ.

شهدت مصر أيضًا محاولة ممارسة سياسة انفتاح بعد حرب ١٩٧٣: فكانت الدعوة إلى التوظيف الخاصّ أو القوميّ أو الأجنبيّ، وتقليص القطاع العامّ، وإلغاء رقابة النقد. لكنّ التوجيهات الجديدة التي عُزّزت في ١٩٧٦ بتدخّل صندوق النقد الدوليّ، تمّ العدول عنها في السنة التالية، على أثر قيام فتن تكافح تخفيض المساعدات الغذائيّة. ومن جهة أخرى، فإنّ الازدياد السريع الذي عرفه الإنتاج النفطيّ، وتحويلات المهاجرين إلى الخليج، جنّبت الخيارات الاقتصاديّة ومكّنت من استئناف التوظيفات. لكنّ الديون لم تتأخّر في أن تحلّ محلّ التوفير القوميّ. وفي ١٩٨٧، مثّل الدّين المصريّ خمس مرّات ونصف الإنتاج القوميّ الإجماليّ. أمّا برامج الإصلاحات التي شكّلت موضوع اتّفاق مع صندوق النقد الدوليّ، على أثر تخفيف الدّين، فقد اصطدمت مرّة أخرى بالاستياء الشعبيّ. لكنّ أزمة الخليج في ١٩٩٠ قلبت الأوضاع هذه المرّة أيضًا: فتدفّقت المساعدات، وألغي الدّين العسكريّ للولايات المتّحدة والدّين لبلدان الخليج (يفوق المجموع عشرة مليارات دولار)، وقُسّطت سائر الديون. كان تعزيز الصادرات غير التقليديّة أمرًا لا غنى عنه لتجنّب عودة دورة العجز وهبوط قيمة النقد، لكنّ إصلاح الأمور التقليديّ عن طريق التدخّل الخارجيّ، وبفضل الإيرادات الاقتصاديّة والسياسيّة وموافقة الولايات المتّحدة، لم يولّد في مصر رغبة سياسيّة في إعادة النظام الاقتصاديّ إلى بساط البحث.

وفي الجزائر، كانت محاولة تحرير الاقتصاد أقصر ممّا كانت عليه في مصر، فبدا ثِقَل الدّين أشدّ وطأة. يرقى زمن المحاولة إلى تمّوز/ يوليو ١٩٨٩ مع ظهور القوانين على الأسعار والنقد، وعلى احتكارات التوزيع، وعلى علاقات العمل. لكنّها اصطدمت خاصّة بدفع الدّين الذي استغرق، في ١٩٩١، أكثر من ٧٠٪ من الإيرادات الخارجيّة. وفي ٣ حزيران/ يونيو من تلك السنة، تقرّر بدعم من صندوق النقد الدوليّ، إعادة تقسيط الدّين.

وعلى أثر الأحداث السياسيّة التي شهدتها الجزائر في ١٩٩٢، علّقت الحكومة الجديدة الاتّفاق المعقود مع صندوق النقد الدوليّ، اعتمادًا على ازدياد إيرادات الهدروكربورات لإصلاح الأمور. فمُنع استيراد منتوجات تنافس الإنتاج القوميّ، وأُعيد النظر في قانون النقد والتسليف، وعادت حالات العجز الفادح إلى سابق عهدها. وعلى عتبة ١٩٩٤، تجاوز دفع فوائد الديون وحده إيرادات البلد من العملة الأجنبيّة. فوُقّع اتّفاق جديد لأربع سنوات مع صندوق النقد الدوليّ في نيسان/ أبريل ١٩٩٤، ينصّ على إعادة تقسيط الديون، وتحرير الأسعار والتجارة الخارجيّة. ولن يجدَّد الاتّفاق عند الاستحقاق في أيّار/ مايو ١٩٩٨، إذ إنّ الجزائر تستطيع اليوم أن تتحرّر من صندوق النقد الدوليّ، بفضل عودة ازدياد إيراداتها من النفط والغاز، وبفضل تخفيض شديد لاستيراداتها(١١).

أمّا سائر بلدان جنوب البحر المتوسّط، فإنّها أكثر ارتباطًا بالنزاع الإسرائيليّ من أن يُصرَف النظر عن هذا النزاع. نكتفي بالإشارة إلى لبنان. إنّ هذا البلد، بعد حرب هدمت بنيته التحتيّة، يريد أن يحتفظ، طوال خمس سنوات، بحرّيّته التامّة في حماية صناعته وزراعته، قبل أن يدخل في فترة اثنتي عشرة سنة قرّرتها أوروبّا لإلغاء الرسوم الجمركيّة على مراحل. في الوقت الحاليّ، تمثّل هذه الرسوم ٥٠٪ من دخل الخزينة، وإنشاء «رسم على القيمة المضافة» (T V A) للتعويض عن الخسارة ليس في إمكانيّات الإدارة. لذلك، لا نرى كيف أنّ لبنان الذي يستورد كلّ سنة بقيمة أربعة مليارات دولار من أوروبّا ولا يصدّر إليها إلاّ بمئتي مليون من السلع، يقبل أن يتعرّض لخطر زيادة هذا العجز. على كلّ، ليس اهتمامه الأكبر إنشاء منطقة تبادل حرّة، بل إحلال فترة سلام واستقلال تمكّن من عودة قسم من المغتربين (في فترة خمس عشرة سنة خسرت القطاعات المُنتجة أكثر من ٤٠٪ من حجمها الأصليّ)، ومن توظيفات ضخمة لا بدّ منها لإعادة الإعمار.

---

(١١) Isabelle BENSIDOUN et Agnès CHEVALLIER, *Europe-Méditerranée, le pari de l'ouverture*. Economica, 1996. pp. 48-64.

فمصر والجزائر ولبنان تذكّرنا إذًا، إلى جانب الملاحظات التي سبقت في شأن تركيا وتونس والمغرب، بأنّه لا يمكن صرف النظر عن المعطيات الماليّة والمعطيات السياسيّة الخاصّة بالبلدان المعنيّة، لتشجيع تحرير التبادلات التجاريّة فيها. فبقي علينا أن نتصدّى لهذه المعطيات.

المعطيات الماليّة في شقَّيْها: الاستدانة والتوظيفات الخارجيَّة

إنّ إعادة بنى الاقتصاد في بلدان جنوب البحر المتوسّط وشرقه تقتضي جهود توظيف ضخمة تفترض أن يعاد إصلاح أوضاع الديون في هذه البلدان، وأن تفيد من إسهام رؤوس أموال خارجيّة.

إنَّ الاستدانة الدوليّة، حين تجري بالمرونة والطرق اللازمة، تساعد التنمية الاقتصاديّة واستمرار التبادلات الدوليّة. لكنّ السؤال يُطرَح، إن لم يكن حول أفضل مستوى استدانة، فعلى الأقلّ حول العتبة الحاسمة التي انطلاقًا منها لا يعود مستوى الاستدانة محتمَلًا، لأنّه يعرقل الاقتصاد بدلَ أن يساعده.

في ١٩٨٥، بلغ الدَّين الخارجيّ في خمسة بلدان درسناها ٩١ مليار دولار، منها: ٢٨,٣ لمصر، و٢٥,٥ لتركيا، و١٨,٦ للجزائر، و١٣,٤ للمغرب، و٥,٢ لتونس. وفي العقد التالي، ازداد مبلغ هذا الدَّين ٦٦٪، فبلغ في ١٩٩٤، ١٥١ مليار دولار، منها: ٤٠,٤ لمصر، و٥٤,٨ لتركيا، و٢٦,٣ للجزائر، و٢١,٤ للمغرب، و٨,٤ لتونس. وهذه الاستدانة تمثّل ٩٢,٤٪ من إنتاج مصر الداخليّ الإجماليّ، و٥٤,٤٪ من إنتاج الجزائر، و٤٨٪ من إنتاج تركيا، و٧٦٪ من إنتاج المغرب، و٥٤,٥٪ من إنتاج تونس. وفي ١٩٩٤، مثّل مجموع الديون السنويّ (فوائد ورأسمال) ١٥,٤٪ من صادرات مصر، و٧٢٪ من صادرات الجزائر، و٣٢٪ من صادرات تركيا، و٢٦٪ من صادرات المغرب، و٢٠,٥٪ من صادرات تونس. بعض هذه المعدّلات على الأقلّ تكاد أن لا تنسجم مع التسويات التي يتطلّبها تحرير التبادلات التجاريّة. وعن مشكلة الاستدانة هذه، يبدو

إعلان برشلونة خجولًا إلى حدّ بعيد، لأنّه يكتفي بلفت النظر إلى «أنّ الشركاء يعترفون بالعقبات التي قد تُرتّبها مسألة الدَّيْن على التنمية الاقتصاديّة في بلدان منطقة البحر المتوسّط. وهم يوافقون على مواصلة الحوار للوصول إلى بعض التقدم في المجالس المختصّة»(١٢).

إنّ الحاجة إلى الاستعانة بطرق تمويل لا تولّد الديون تدفع إلى إيلاء أهمّيّة أكبر من التي كانوا يولونها في الماضي للتوظيفات المباشرة الأجنبيّة (شراء ١٠٪ على الأقلّ من أسهم مؤسّسة) ولتدفّق المساعدة على التنمية. فبين ١٩٨٢ و١٩٩٢، ومن أصل مجموع ٢٦٥,٥ مليار دولار للتوظيفات المباشرة الإجماليّة التي حصلت عليها البلدان النامية، نالت بلدان جنوب البحر المتوسّط وشرقه ١٧,٨، أي ٦,٧٪؛ وهذا يعني قلّة الاجتذاب الذي تمارسه هذه المنطقة. وفي أثناء هذه الفترة وفي السنوات التالية، حصلت ثلاثة بلدان: تركيا والمغرب وتونس على تدفّق توظيفات مباشرة أجنبيّة صافية جديرة بالذكر، أتى القسم الأكبر منها من البلدان الأوروبيّة. لكنّ التوظيف الأجنبيّ، في أيّ من البلدان الثلاثة، لم يكن ذا أهمّيّة كافية لممارسة تأثير إغرائيّ في الاقتصادات القوميّة، بحيث إنّه لم يمثّل إلاّ ٤٪ من التوظيف الإجماليّ في تركيا، و٦٪ في المغرب و٩,٩٪ في تونس. لكنّ تدفّق المساعدة على التنمية يثبّت هذه التوظيفات المباشرة أو يحلّ محلّها، من دون أن يقدر على التعويض عن ثِقَل الديون. فما بين ١٩٨٣ و١٩٩٢، حصلت مصر على ١٤ مليار دولار على سبيل الهبات، لكنّ توظيفاتها الأجنبيّة تتراجع بشكل مطّرد منذ ذلك الوقت. وقد حصلت تركيا على ٣,٥ مليارات، لكنّ دفع ديونها في أثناء هذه الفترة استهلك ٢١,٢. ولم تحصل الجزائر إلاّ على ٠,٦ مليار، وفي أثناء هذه الفترة، استهلك دفع ديونها ١٦,٧. وتونس كذلك لم يكن لها نصيبٌ أوفر، فقد حصلت على مليار واحد من الدولارات. أمّا المغرب فقد حصلت على ٢,٥، لكن دفع ديونها استهلك ٧,٦، أي ضعف مجموع الهبات العامّة

(١٢) *Europe, Documents* n°1974.

والتوظيفات المباشرة التي نالتها أثناء هذه الفترة[١٣].

إنّ المقارنة بين بلدان المغرب والبرتغال يمكن أن تكون خاتمة هذه النظرة الماليّة. إذ إنّ مبلغ الإنتاج القوميّ الإجماليّ في البرتغال يعادل تقريبًا مبلغ بلدان المغرب الثلاثة، لكنّ عدد سكّانه هو أقلّ من عدد سكّانها بستّ مرّات. والحال أنّ البرتغال قد حصل، مدّة ثلاث سنوات (١٩٨٩-١٩٩٢)، على توظيفات مباشرة صافية أجنبيّة فاق مجموعها من أربع إلى خمس مرّات، المجموع الذي سجّلته بلدان المغرب الثلاثة. ومن جهة أخرى، فإنّ المساعدة التي حصل عليها البرتغال من الأموال البنيويّة الأوروبيّة وصلت إلى ٤٪ من إنتاجه القوميّ الإجماليّ. وحتّى بعد زيادات برشلونة المهمّة، لن تتجاوز مساعدة بلدان المغرب هذه ٠,٤٪ من إنتاجها القوميّ الإجماليّ. في الحالة الأولى، كان المقصود أن تتّجه الاقتصادات الأوروبيّة إلى ناحية واحدة. أمّا في الحالة الثانية، فكان المطلوب مساعدة بلدان نامية ستبقى بحاجة إلى أوروبّا[١٤]. فلنقُل بالأحرى، إن عدلنا عن أن نبني بالباطون حدودًا حول أوروبّا واحتفظنا بصورة الدوائر المتّحدة المركز، إنّ البرتغال وبلدان المغرب ليست من دائرة متّحدة المركز واحدة.

المعطيات السياسيّة: الاقتصاد والسلام والديمقراطيّة

يبدأ إعلان برشلونة بالتمنّي أن يُجعَل من الشرق الأوسط منطقة سلام حيث «يمتنع الفرقاء عن توسيع قدرة عسكريّة تتجاوز حاجاتهم المشروعة إلى الدفاع... ويشجّعون إقامة علاقات حُسن جوار في ما بينهم... ويطوّرون دولة الحقّ والديمقراطيّة في نظامهم السياسيّ». مَن الذي لا يتبنّى هذه الأماني! إنّها تدعونا، على كلّ حال، إلى إكمال

(١٣) Fouad ZAIM et Larbi JAIDI, «La dynamique des investissements en Méditerranée», in *Euro-Méditerranée, une région à construire*, sous la direction de Robert BISTOLFI, Publisud 1995, pp. 289-329.

(١٤) Bichara KHADER, *op. cit.* p. 38. et Isabelle BENSIDOUN, *op. cit.* p. 126.

المعطيات الاقتصاديّة والماليّة، بالتذكير ببعض المعطيات السياسيّة التي لا تخلو من الصلة بالمعطيات الاقتصاديّة وهي: النزاعات، والدولة، والديمقراطيّة في هذه المنطقة من العالم.

للنزاعات مكانة راجحة في تاريخ بلدان جنوب البحر المتوسّط وشرقه في العقود الأخيرة: خمسة حروب بين إسرائيل والعرب، وعشر سنوات تقريبًا من المواجهات بين العراق وإيران، وسبع عشرة سنة من الحرب في لبنان، ونزاع الصحارى الغربيّة بين الجزائر والمغرب، وتقسيم قبرص، والقتال المسلّح ضدّ حزب عمّال كردستان في تركيا، والعصيان في الجزائر. فمَن أراد أن يعالج موضوع التجارة مع هذه المناطق وجب عليه أن يبذل جهودًا كبيرة ليصرف النظر عن مسألة تجاهل بيع الأسلحة. إنّ الشرق الأوسط، بفضل القدرة على الدفع التي يوفّرها له فائض النفط، هو في رأس قائمة مستوردي الأسلحة في العالم، إذ إنّه يحقّق ما بين ٣٠ و٤٠٪ من شراء الأسلحة الدوليّ، ونحو النصف من شراء أسلحة العالم الثالث. وهو أكبر زبائن الشركات الأميركيّة الشماليّة والأوروبيّة، ويستهلك أكثر من ثلاثة أرباع مبيعاتها إلى الخارج. إنّ طلبيّات الأسلحة من قِبَل إسرائيل والعربيّة السعوديّة وتركيا ومصر والكويت والإمارات العربيّة المتّحدة بلغت ٩٣ مليار دولار ما بين ١٩٩٣ و١٩٩٧، أي ما يعادل ٣٥٪ من مشتريات الجيش الأميركيّ في ذلك الزمن. إنّ مشاكل الاستدانة والمشاركة والتجارة الإقليميّة الداخليّة، التي سبق ذكرها من دون عرض حلّ لها، وجدت حلولًا مُرضية في قطاع الأسلحة. يكفي، في ما يختصّ بالديون، أن يُشار، عند قيام أزمة الخليج، إلى المليارات العشرة التي وهبتها الولايات المتّحدة لإسرائيل على سبيل اعتمادات كفالة، وإلغاء ٦,٧ مليارات من ديون مصر، وهذا ما مكّن هذَين البلدَين من إعادة إطلاق تسلّحهما. وفي ما يتعلّق بالمشاركة، يمكننا أن نستشهد في مصر بالمنظّمة العربيّة للتصنيع (AOI) التي تدعمها شركات الأسلحة الأميركيّة والأوروبيّة، وشركائها: American Motors, British Aerospace Dynamics, et Dassault. أمّا في التجارة الإقليميّة الداخليّة، فأيّ بلد من

بلدان المنطقة لم يبع أو لم يحوّل أسلحة لجيرانه ولا سيّما للعراق! في هذه المنطقة، تحوّل حالةُ الحرب الدائمة مواردَ بشريّة ومادّيّة كبيرة جدًّا عن استخدامها لرفاهية الناس. إنّ البلدان التي تصدّر الأسلحة ليست براء من المسؤوليّة في هذه الأوضاع. فإنّ التحقيقات التي أُجريت مؤخّرًا لدى هذه البلدان تُثبت أنّه ليس هناك أيّة رقابة أخلاقيّة، وحتّى سياسيّة تتناول تجارة الأسلحة، بل تخضع هذه التجارة لأهداف تجاريّة وصناعيّة. وثمّة ما هو أخطر، وهو أنّ بعض بلدان الشرق الأدنى التي تفيد من دخل الحرب تتساءل هل دَخْلُ السلام هو أكثر فائدة لها(١٥).

إذا صحّ أنّ النزاعات المسلّحة أثّرت في بلدان جنوب البحر المتوسّط وشرقه، فإنّ إنشاء الدول أثّر أيضًا فيها. إنّ الدولة في هذه المنطقة لها تاريخ طويل. وهذا التاريخ في القرن الأخير كان مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بتاريخ العلاقات التجاريّة والماليّة بأوروبّا. كانت ألمانيا وإنكلترا وفرنسا تعيش إذ ذاك في نظام رأسماليّة متحرّرة. فحوّلت إلى الشرق الأدنى رؤوس أموال كبيرة وبنية تحتيّة اقتصاديّة كاملة، بحيث كان الخَديويّ إسماعيل والسلطان عبد المجيد يسمّيانها «أوروبّا» ويرغبان في إقامتهما ببلادها، كما يُستورَد معمل مع مفاتيحه. لم تكن تلك التحويلات كلّها عقيمة، ولكنّها في منطقة زالت فيها مع زوال الأمبراطوريّة العثمانيّة، كلّ مسؤوليّة دَوليّة، تمّت بحسب المَيل الأوروبّيّ. إنّ الثقة التي يمنحها التحرّر لطابع التنمية الاقتصاديّة العفويّ لها حدود حين يكون المدينون عاجزين. فإنّ الدول الأوروبّيّة الكبرى، حماةَ الدّائنين، أنشأت في الشرق الأدنى إدارة غربيّة انقلبت إلى دولة بكلّ معنى الكلمة: إقامة وزراء أوروبّيّين للماليّة والأشغال العامّة في مصر، وصندوق ماليّ دوليّ مُطلق السلطة في تركيا، وإدارةٍ مباشرة في بلدان المغرب. وحين أصبحت بلدان شرق البحر المتوسّط وجنوبه أو عادت دُوَلًا قوميّة، استعادت حرّيّتها

(١٥) Cf. notamment Françoise CLEMENT, «Les industries d'armement au Moyen-Orient, paix et reconversions», in *l'Economie de la paix au Proche-Orient*, *op. cit.* T.1. pp. 325-345.

الماليّة واستقلالها النقديّ، واستملكت مجالها الاقتصاديّ عن طريق التأميم. إنّ سياسات الحماية التجاريّة التي أشرنا إليها اندرجت في هذا الطريق(١٦).

في العقدين الأخيرين، رأينا أنّ شعلة تحرّر دوليّة، لم تترك إلاّ مجالًا ضيّقًا في المناورة لبلدان غير مندرجة في مجموعات كبرى، دعت تلك البلدان، ولا سيّما بلدان جنوب البحر المتوسّط وشرقه، لا إلى التخفيف من سياسة الحماية التجاريّة وحسب، بل إلى اختيار سياسة تحرّريّة معاكسة تمامًا: تحرير الأسعار، قابليّة صرف النقود، إزالة الرسوم الجمركيّة، وخصخصة القطاع العامّ. فلا عجب أن تتحفّظ بعض الدول من التخلّي قبل الأوان عن سلطتها، في سبيل الحصول على نظام اقتصاديّ متحرّر، لا يتضمّن أيّ مشروع إجماليّ لها، ولا سيّما أيّ نظرة واضحة إلى المؤسّسة السياسيّة، لا الماليّة وحسب، ومن شأنها أن تحافظ على مصالح بني قومها.

وإذا صحّ أنّ دورًا زائدًا للقطاع الخاصّ يُعدّ أساسيًّا لتنمية بلدان جنوب البحر المتوسّط وشرقه الاقتصاديّة، فما أهمّيّة الدور الذي يُفرض بوجه أوسع على المجتمع المدنيّ لتعزيز الديمقراطيّة في هذه المناطق(١٧). أحيانًا تشعر المؤسّسات الدّوليّة بأنّها تحدّد الديمقراطيّة بتنظيم الانتخابات. ما من ديمقراطيّة صحيحة من دون تنمية مجتمع مدنيّ، ذلك المجتمع الذي تؤلّفه بوجه خاصّ جميع الحركات المشاركة ذات الطابع المهنيّ أو الاقتصاديّ أو الاجتماعيّ أو الثقافيّ أو الدينيّ أو السياسيّ. وهذا المجتمع المدنيّ هو الذي يجب تعزيزه، إنْ أُريد تعزيز

---

(١٦) Jean DUCRUET, *Les capitaux européens au Proche-Orient*, P U F. 1964, pp. 441-450.

(١٧) Cf. notamment «Etat, ville et mouvements sociaux au Maghreb et au Moyen-Orient», in *Monde arabe, Maghreb-Machrek*, 1987 n°115. Sarah BEN NEFISSA, «Les lignes régionales et les Associations islamiques en Egypte», in *Tiers Monde*, janvier-mars, 1995. Guilain DENOEUX et Laurent GATEAU, «L'essor des associations au Maroc: à la recherche de la citoyenneté», in *Monde arabe, Maghreb-Machrek 1995*, n°150.

الديمقراطيّة في بلدان جنوب البحر المتوسّط وشرقه. إنّ إعلان برشلونة يلفت الانتباه إلى «الإسهام الجوهريّ الذي يستطيع المجتمع المدنيّ أن يوفّره»، إلى جانب اتّفاق الفرقاء لتشجيع التبادلات بين العاملين على التنمية «والمسؤولين عن المجتمع السياسيّ والمدنيّ، وعن العالم الثقافيّ والدينيّ، وعن الجامعات، والبحث، ووسائل الإعلام، والجمعيّات، والنقابات، والمشاريع الخاصّة والعامّة». لذلك، وحالّا بعد انعقاد مؤتمر برشلونة، تمّ اللقاء العامّ «Euromed» المؤلّف من ١,٢١١ ممثّلا اجتماعيًّا اقتصاديًّا وثقافيًّا، أتوا من ٣٨ بلدًا من بلدان الاتّحاد الأوروبّيّ وبلدان جنوب البحر المتوسّط وشرقه، لكي يحلّلوا الأعمال غير المركزيّة، ولكي يدرسوا بعض المشاريع الجديدة. لا يمكننا أن نستعرض هنا البرامج التي نُفّذت حتّى اليوم، بل سنكتفي بذكر اثنين منها على سبيل المثال: مخطّط العمل للبحر المتوسّط، ونشاط جمعيّات مدن البحر المتوسّط(١٨).

إنّ مخطّط العمل للبحر المتوسّط هو ثمرة اتّفاقيّة البحر المتوسّط الأولى التي وُقّعت في برشلونة سنة ١٩٧٥، بين جميع الدول الواقعة على شاطئ البحر المتوسّط. بعد أن ثبّته مؤتمر جَنَوى في ١٩٨٥، أصبح يختصّ أساسًا بمشاكل البيئة ويستند إلى ستّة مراكز قائمة على موضوعات. يهتمّ مركز أثينة بالبرامج المختصّة بالتلوّث البحريّ، وقد أفسح المجال لعقد عدّة اتّفاقات دوليّة. ويتناول مركز مالطا موضوع التدابير الوقائيّة من الأخطار البحريّة المختصّة بنقل الهدروكربورات والمنتوجات الكيميائيّة. ويسهر مركز تونس على حماية المواقع الطبيعيّة المحميّة والمنتزهات القوميّة. ويأخذ مركز سبليت في يوغوسلافيا على عاتقه برامج عمل أولويّ (الزراعة في الماء، وتآكل التُّراب، والموارد المائيّة، إلخ). وفي صوفيا - أنتيبوليس بفرنسا، يعمل مركز نشاطات المخطّط الأزرق: وهو يُنَّق

(١٨) Sur cette coopération culturelle, Cf. notamment *La Méditerranée réinventée*, sous la direction de Paul BATA, Edit. La Découverte, 1992 et *La Méditerranée inquiète*, sous la direction de Xavier GIZARD, Edit. de l'Aube, 1995.

«الاستقباليّة» الخاصّ بمخطّط العمل للبحر المتوسّط. تُؤخذ اقتراحاته بعين الاعتبار ويُنيب عنها المصرف العالميّ والمصرف الأوروبّيّ للتوظيف.

ليس هناك جمعيّة مدن البحر المتوسّط، بل هناك العديد من الجمعيّات التي تتقاسم هذا الدور، نذكر منها: الرابطة العالميّة للمدن المتّحدة، ومجلس بلديّات أوروبّا ومناطقها، ومنظّمة المدن العربيّة التي أنشئت في ١٩٦٧ انطلاقًا من الكويت، واتّحاد المدن الإفريقيّة التي أنشئ في ١٩٧٥ انطلاقًا من الرباط، ومنظّمة المدن والعواصم الإسلاميّة التي أنشئت في ١٩٨٠ انطلاقًا من مكّة. أمّا نشاطات هذه الجمعيّات فهي متعدّدة: فهناك التعاون التقنيّ، ونَقل الاختبارات والتكنولوجيّات البلديّة، وتمويل المشاريع في المناسبات. ثمّة شعورٌ متزايدٌ باختصاص المدن والمناطق، وبأهليّتها للإعلام ولإشراك السكّان في البرامج، سواءٌ أحماية البيئة كان المطلوب أم نموّ المدن أم استقبال المستوطنين. إنّ البرامج «مدن البحر المتوسّط» التي أُطلقت في برشلونة سنة ١٩٩١ بدعم من المصرف العالميّ وُضعت انطلاقًا من ١٨ مدينة، أي مدينة واحدة من كلّ بلد يقع على شاطئ البحر المتوسّط.

وإذا صحّ أنّ هذه البرامج ما زالت محدودة وليس لها في تصرّفها دائمًا موارد مرغوبٌ فيها، فإنّها مهمّة مع ذلك. فلقد أحدثت تيّارًا يساعد على نشاطات منظّمات غير حكوميّة تتكاثر لتصبح غدًا قطاعًا قطاعًا يُذكر من قطاعات علاقات أوروبّا ببلدان جنوب البحر المتوسّط وشرقه.

* * *

لا يمكن أن نأتي بخاتمة بكلّ معنى الكلمة لِما أوردناه وصفًا لمجرّد الأوضاع، لإلقاء بعض الضّوء على اقتراح شراكة بين بلدان جنوب البحر المتوسّط وشرقه. فسنكتفي بعرض بعض الخواطر.

إنّ الاقتراح الأوروبّيّ لإنشاء منطقة تبادل حرّة، أيًّا كانت حدوده، له فضل الوجود. إذ إنّه يُشير على الأقلّ إلى أنّ أوروبّا تريد أن تبقى غير

منغلقة على نفسها، بالرغم من أخطار استثناء الآخرين التي تشكّلها اتّفاقات «شنغن»، والسوق المشتركة، والنقد الوحيد لجميع الذين لن يكونوا جزءًا من أوروبّا. ذكّر جاك ديلور (Delors) بأوانه في «أسابيع فرنسا الاجتماعيّة الأخيرة» بأنّ «أوروبّا هي أوّل مانح مساعدات في العالم، في جميع القطاعات وفي جميع القارّات»[١٩]. لولا الانفتاح على باقي العالم، هل تبقى أوروبّا حتّى اليوم أوروبّا؟ لقد أدرك فيلب غونزالز (Gonzalez) أهمّيّة هذا الانفتاح، حين كتب عن إسهام بلده لأوروبّا: «قدّمت إسبانيا إلى أوروبّا بُعد قرون التاريخ والثقافة التي تقاسمتها مع العالم الأيبيريّ-الأميركيّ، البُعد المتوسّطيّ، ولا سيّما التطلّع إلى المغرب...»[٢٠]. هذا وأنّ موقف هَرْتْموت إلْسِنْهانْس (Hartmut Elsenhans) هو أشدّ بلاغة: فمع أنّه كان قليل الاقتناع بالفائدة الاقتصاديّة التي يشكّلها التزام أوروبّيّ في جنوب البحر المتوسّط، فإنّه يدعم هذا الالتزام نظرًا إلى الفائدة المُثلى التي يجدها في تماسك أوروبّا وتوزانها، لأنّها، في نظره، مهدّدة بانجلاء جغرافيّ نحو الشمال[٢١].

إذا صحّ أنّ الاقتراح الأوروبّيّ لإنشاء منطقة تبادل حرّة لم يدفع على الفور إلى موافقة جميع البلدان المعنيّة، فلأنّ هذا الاقتراح يظهر، شئنا أم أبينا، بمظهر وسيلة تستخدمها أوروبّا للاحتماء من الهجرات، ولرفع كمّيّة صادراتها الصناعيّة: فالاقتراح هو اقتراح أوروبّا التاجرة. أمّا الاقتراحات السياسيّة والاجتماعيّة التي لم تولّد مشاريع واقعيّة فبدت شكليّة، ولا يسعها إلاّ أن تبقى شكليّة ما لم يكن هناك أوروبّا سياسيّة. ولعلّ عدم الإجماع يعود إلى أنّ حرّيّة تبادل المنتوجات الصناعيّة ليست أكبر هموم عددٍ من بلدان جنوب البحر المتوسّط وشرقه، التي هي أكثر اهتمامًا بتنمية اقتصاد الهدروكربورات كمادّة أوّليّة من موادّ الصناعة الكيميائيّة، وبتأمين

---

(١٩) Semaines Sociales de France 1996, *Quelle Europe?*, Bayard, 1997 p. 108.

(٢٠) Felipe GONZALEZ, «L'Espagne en Europe, l'Europe en Espagne», in *Projet* n°250, été 1997, p. 20.

(٢١) Hartmut ELSENHANS, «Enjeux méditerranéens et cohésion européenne», in *Euro-Méditerranée, une région à construire*, op. cit. p. 127.

مواردها المائيّة وإدارتها، وبالتخفيف من تبعيّتها الغذائيّة التي تزداد إقلاقًا، وبتنمية اقتصادها السياحيّ.

في غياب انضمام بلدان جنوب البحر المتوسّط وشرقه جماعيًّا إلى الاقتراح الأوروبّيّ، نشهد في أيّامنا اتّفاقات بالتراضي تولّد أوضاعًا مختلفة إلى حدّ بعيد: فإنّ قبرص ومالطا مدعوّتان إلى الاتّحاد الأوروبّيّ، وتركيا التي لم تنجح في الانضمام إلى هذا الاتّحاد هي شريكة في اتّحاد جمركيّ، وإسرائيل تفيد من نظام خاصّ، والمغرب وتونس وقّعا اتّفاقات اشتراك وُسمت بالطابع الشخصيّ، وسائر البلدان تبحث عن مُهَل وحلول وسط في التبادلات الزراعيّة وفي مبلغ المساعدات الماليّة، أمّا ليبيا فهي لا تزال خارج كلّ مفاوضة.

إنّ تلك الاتّفاقات الخجولة بالتراضي خيّبت أمل الذين يرون في اتّحاد بين البلدان الواقعة على شاطئ البحر المتوسّط «منطقة يجب بناؤها». لكنّ البحر المتوسّط ليس هو قارّة، بل هو بحر في إمكانه أن يجعل الشعوب تقيم علاقات بعضها ببعض، لكنّه يعجز عن ربطها. إنّ الجغرافية والتاريخ المتوسّطَين يقترحان تعاونات بين بلدان ناشطة، لكنّهما يُقنعان بالعدول عن كلّ ضم، حتّى ولو كان اقتصاديًّا، لأنّ البلدان الواقعة على شاطئ البحر المتوسّط والتي يختلف بعضها عن بعض كلّ الاختلاف بسبب موقعها وسياستها، لا يمكن اعتبارها حاليًّا مجموعة، ولا يجوز أن تُفصَل عن المساحات التي تُحيط بها. فعلى كلّ شاطئ من شواطئ البحر المتوسّط، تصبّ أنهار تجرف مشاكلَ تقع عند المنابع في مِساحة أوسع بكثير من مِساحة الساحل. فتركيا، على سبيل المثال، ليست بلدًا يقع على شاطئ البحر المتوسّط وحسب، بل تُقيم علاقات مميَّزة بالجمهوريّات الجديدة في آسية الوسطى. وما يحدِّد مصر ليس أوّلًا شاطئها المتوسّطيّ، بل وادي النيل، ومشاكل السودان هي مشاكلها. والجزائر والمغرب لم يتواجها بسبب الصيد، بل بسبب الصحاوى الغربيّة. وما قلب معطيات بلدان جنوب البحر المتوسّط وشرقه في العديد من المجالات، في العقد الأخير، ليس الأحداث المتوسّطيّة، بل الثورة الإيرانيّة وحروب الخليج.

لا يجوز أن نفصل هذه البلدان عن ريفها، لأنّه كثيرًا ما يكوّن وزنها ويؤلّف جزءًا من مستقبلها.

أيجب أن نضيف أنّه، إذا صحّ أنّ هناك ثقافة متوسّطيّة بكلّ تأكيد، فلا يجوز أن تُمزّل؟ يُلفت النظر أحيانًا إلى أنّ البحر المتوسّط، بغضّ النظر عن تركيا، لا يظهر إلاّ قليلًا في الثقافة العربيّة الإسلاميّة كمساحة إثبات هويّة. إذ إنّ الأرض التي تؤسّس ليست هي البحر، بل البرّ، كما أنّ المساحة المرجعيّة هي الأمّة، جماعة المؤمنين، لا العالم الأوروبّيّ المعلمَن. ولكن لا نقل إنّ الثقافة المتوسّطيّة ليس لها مكان، لأنّها لا تحتلّ المكان كلّه في شرق البحر المتوسّط وجنوبه. لها دور موازن على جانب كبير من الأهمّيّة. وهذا ما لا يخفى على اللبنانيّين، فإنّهم يصونون تاريخ شاطئهم الفينيقيّ، وإن وجب دمجه اليوم في تاريخ أوسع. أدرك طه حسين ذلك، حين أراد أن يُفسح المكان للبحر المتوسّط في «مستقبل الثقافة في مصر». أمّا الإسلام الأصوليّ فهو يريد أن يندرج في وجهة نظر هويّة مبنيّة على كتلة واحدة، ويرفض الانفتاح على البحر المتوسّط. إنّ العلاقات الاقتصاديّة والثقافيّة بين البلدان الواقعة على شاطئ البحر المتوسّط هي على جانب كبير من الأهمّيّة، شرط أن ننظر إليها بواقعيّة. كتب آدغار بيساني (Pisani): «لن يكون البحر المتوسّط منطقة أبدًا. ليته يصبح همزة وصل بين المناطق، ومكان تنازعات مُسيطر عليها... يجب خلق شروط التبادل التجاريّ، وشروط تنقّل الأشخاص، ولكن لا بدّ من الاهتمام بالإشراك والبحث معًا، ومقارنة الرؤى إلى العالم...»(٢٢).

(نقله إلى العربيّة الأب صبحي حموي اليسوعيّ)

(٢٢) Edgard PISANI, *ibid.* p. 7.

صدر عن دار المشرق